

السياسة المقارنة الجديدة مقابل النظم السياسية المقارنة.

أولاً- أزمة النزعة المقارنة الكلاسيكية.

عرفت النزعة المقارنة الكلاسيكية أزمته خلال ستينيات القرن العشرين، نتيجة الصعوبات التي واجهتها في التكيف مع التحولات التي طبعت موضوع التحليل السياسي في تلك المرحلة. وكان السياق الأول هو سياق التحرر من الاستعمار الذي سمح ب بروز دول جديدة، عكست نظاما سياسيا بعيدا تماما من نظام العالم الغربي. وهنا طرحت إشكالية تتعلق بجدوى المقارنة في سياقات مختلفة؟. وتمت مواجهتها من خلال موقفين: فإما يتم الإعلان عن استحالة المسعى المقارن عند تطبيقه على مجتمعات مختلفة جدان وإما سيشرع في إعادة بناء مسلمة المقارنة على أسس جديدة. - تمثل الخيار الأول في توجيه تحليل المجتمعات غير الغربية باتجاه ميدان الدراسات المجالية. - الخيار الثاني مثلته النزعة التنموية التي فرضت نفسها عند بداية الستينيات بوصفها منقذة للنزعة المقارنة. ووجهة نظرها: إذا كانت المقارنة بين المجتمعات غير الغربية و المجتمعات الغربية مربكة، فإنه من المشروع التسليم بأن الشروط الحالية لعمل المجتمعات الأولى مشابهة لنمط الاشتغال الذي عرفته المجتمعات الغربية من قبل. وهذا يعني التسليم بأن المقارنة تعني قياس الفروق بين الأنظمة السياسية، وتقديم الوصفات الضرورية لتجاوز التأخر.

اتخذت أزمة النزعة المقارنة ثلاثة أوجه:

1/- أزمة الكونية:

قام التحليل المقارن الكلاسيكي على مسلمة مزدوجة وهي كونية المفاهيم و الممارسات، وهو ما يحيل إلى قناعة ابستمولوجية فحواها أنه لا يمكن أن يوجد علم سياسة دون منظومة المفاهيم المطبقة على مجموع الوضعيات السياسية، وهذا يتطابق مع حكم مسبق مفاده؛ أن الثقافة لن تتدخل بشكل دال في بلورة مقولات التحليل ولا في تشكل الأنظمة السياسية. لكن هذه الرؤية تعرضت لانتقاد مزدوج: - أن الممارسات السياسية لم تتوقف - في الواقع- عن تأكيد وتضخيم المسافة التي تفصلها عن النموذج الكوني بدل الاقتراب منه. - فشل نموذج الدولة الغربي في إفريقيا وآسيا، واستحالة اعتباره كونيا، كان له تأثير داخل العلوم الاجتماعية ذاتها، شمل هذا التأثير عنصرين: أ- عودة الاهتمام بالثقافة و التحليل الثقافي. ب- تسريع وتيرة فحص الشروط التاريخية لإنتاج الحداثة الغربية.

2/- أزمة التفسير:

تفضي أزمة الكونية التي طالت النزعة المقارنة الكلاسيكية إلى أزمة مست قدراتها التفسيرية، وهذا يعني إعادة النظر في البراديغمات التفسيرية المعتمدة . فالنموذج التفسيري ليس محايدا ثقافيا، وإحالة على الثقافة توحى بأن نفس العامل لا يكتسي الدقة نفسها في كل زمان ومكان، و بأنه لا يدرك كونيا من قبل الفاعلين الاجتماعيين بنفس الطريقة. وهكذا فإذا كان هدف الباحث المقارن هو مقارنة الوقائع الاجتماعية، فإنه سيكون مطالبا بإبعاد كل نموذج تفسيري أحادي العلة.

لقد ساهم التداخل بين الثقافة وتنوع الأنماط التفسيرية، في إعادة النظر في الادعاءات السببية للتحليل المقارن، و أعادت الأعمال الحديثة التفسير إما نحو النمط المقطعي وإما نحو المنهج الفيبري.

- النمط المقطعي: تحليل "بارمنغتون مور" في (الجزور الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية)، من خلال تساؤله حول المسارات المختلفة الفاصلة بين الأنظمة السياسية الأوروبية. ميز بين النهج الديمقراطي والنهج الديكتاتوري المشتمل على الفاشية والشيوعية، وحاول تفسير سبب انخراط المجتمعات الأوروبية بهذا الشكل في مسالك مختلفة، علما بأن كل نهج انبثق من مقطع ثوري مختلف.

- النمط الفيبري: "ماكس فيبر" في (الأخلاق البروتستانتية)، سعى إلى البحث عن عناصر التشابه التي تمكن من تحقيق تضامن الرأسمالية والبروتستانتية، حيث أبرز كيف تمكنت البروتستانتية من القطع مع التصور الوسيط للكنيسة تمنح صكوك الغفران، حيث دفعت إلى البرهنة على أن الفرد من المختارين على الأرض، و إلى البحث عن العمل والإتقان وبالتالي عقلنة فعله. وقد تم تحليل هذه التوجهات المختلفة بوصفها مشاهمة لروح الرأسمالية.

3/- أزمة العلاقة بالتاريخ:

عانت النزعة المقارنة الكلاسيكية من عجزها عن تحديد وضعها بالنسبة للتاريخ، فتجاهل البعد التاريخي يجعل المقارنة مصطنعة مادامت تهتم فقط بالتجليات المعاصرة، وتهمل المعطيات المتفردة التي يكشف عنها العمق التاريخي. نجد تجاهل التاريخ ضمن تقاليد النزعة المقارنة الكلاسيكية بطريقتين:

أ- اللجوء إلى ابستمولوجيا سلوكية تعتبر أن علم السياسة والتاريخ تخصصين مستقلين. وحدد دور علم السياسة بمنحه وظيفة معاينة عمل النظام السياسي والإحاطة بانتظاماته وقياسه.

وقد ساهمت السلوكية في ظهور التحليلات النسقية الذي أدت مسلماته إلى ثلاثة مخاطر أساسية:

- 1- افتراض تعريف قبلي لما هو سياسي (البث السلطوي للقيم) صالح لكل زمان ومكان وبالتالي فالثقافة لا تؤثر عليه.
- 2- اعتبار الممارسات السياسية عابرة للتاريخ، وتجاهل التحولات الطارئة على هذه الممارسات.
- 3- إخفاء الانقطاعات واختزال الخصوصيات المميزة للأزمات المتعلقة بكل نظام سياسي.

- التقاليد المقارنة التي تنتسب إلى نظرية سوسيولوجية تمنح معنى قبليا للتاريخ، وهو ما نجده في التحليل الماركسي (التعاقب الخطي لأنماط الإنتاج)، و السوسيولوجيا التطورية (تعريف كوني للحدثة كغاية للمجتمعات). فمثلا التحليل الماركسي قائم على مسلمتين اختزاليتين:

- الاعتبار القبلي بأن كمال التواريخ تنجز تحت تأثير سببية اقتصادية وبأنها تمر عبر المراحل نفسها، التي يتم إرجاعها إلى أنماط كونية للإنتاج.

- عدم الاهتمام بالاختلافات التي يمكن للثقافة والسياسة أو لكل هيئة أخرى أن تدرجها ضمن أنماط الإنتاج، ومن مسار تاريخي لآخر.